

القضاء في الإسلام

• د. محمد ضيف الله بطاينة •





القضاء منصب عظيم الخطر، ومرتبته تلو مرتبة النبوة، قال إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم^(١)، القضاء تلو النبوة، وخلق الله تعالى الخلق وكلفهم الأخذ بالشرائع، وابتعث رسله — صلوات الله وسلامه عليهم — قضاء ليحكموا بين الناس.

قال تعالى : ﴿كان الناس أمة واحدة، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾ البقرة — آية ٢١٣. وقال تعالى لرسوله محمد — صلى الله عليه وسلم — ﴿وأن أحكم بينهم بما أنزل الله.....﴾ المائدة — آية ٤٩.

والقضاء هو الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع^(٢)، وقد كان سنة متبعة عند العرب قبل الإسلام، وكان رجاله يدعون بـ «الحكام»، وذكر أبو جعفر محمد بن حبيب من حكام العرب : الأعمى بن الحصين الجرمي الذي حكم بين بني نزار ابن معد في ميقاتهم، وذكر من قريش : عبد المطلب بن هاشم، والزبير بن عبد المطلب، وأبا طالب بن عبد المطلب، وحرب بن أبي أمية، وابنه أبا سفيان، والوليد بن المغيرة، وذكر من غيرهم الشذّاخ، ويعمر بن عوف، وسمي بالشذّاخ لشدّخه الدماء بين قريش وخزاعة، حيث حكم في الدماء بينهم، وربيعة بن مخاشن ذا الأعواد الذي سمي بذلك لأنه كان يجلس عند الحكم على سرير من الخشب في قبة من خشب، وغبرة بن سلمة الذي كان يجلس في أيام الموسم ويحكم بين الناس يوماً وينشد شعره يوماً وينظر إلى وجهه يوماً، وعامر الضحيان بن سعد الذي كان يجلس للناس في الضحى، وغيرهم. كما احتكموا إلى الكهّان والعرفاء^(٣).

فلما قامت دولة الإسلام، صار الرسول — صلى الله عليه وسلم — يفصل في الخصومات بين الناس في المدينة، وصار مرّة كل حدث أو اشتجار بينهم إلى الله وإلى محمد رسول الله^(٤)، ثم صار القضاء من بعد الرسول في عداد الوظائف الداخلة تحت الخلافة، وصار الخليفة أو من ينيه يمارس وظيفة القضاء، فعندما استخلف أبو بكر، قال له عمر بن الخطاب : «أنا أكفيك القضاء»^(٥) واستقضى عمر بن الخطاب في أثناء خلافته علي بن أبي طالب، وجعل علي الأمصار والولايات قضاء ينظرون في الخصومات بين الناس، ومضت هذه السنة في الذين جاءوا من بعده من الخلفاء : كان يتخذ كل منهم قاضياً في حاضرة الخلافة، وقضاة آخرين في الولايات والأمصار.

تعين القضاة :

كان القضاء في الأمصار أول الأمر مضافاً إلى الولاة، حتى كانت خلافة عمر بن الخطاب فجعله مستقلاً عن نظر الوالي، وعُيِّن له من يتفرّد بالنظر فيه، ومع استقلال القضاء عن نظر الوالي، فإن تقليد القضاء في الولايات كان يتم في الغالب عن طريق الولاة^(٦) بتفويض لهم. أما في الحاضرة فكان تقليد القضاء يجري عن طريق الخليفة، إلا أن أبا جعفر جعل رغبة منه — كما يبدو — في توجيه إدارة الدولة نحو المركزية وإخضاع المؤسسة القضائية لرقابته المستمرة، جعل تقليد القضاة على الأمصار من قبله، وتابعه على ذلك خلفاء بني العباس، فلما تم استحداث منصب قاضي القضاة في فترة تالية، صار لقاضي القضاة حتى الإشراف نيابة عن الخليفة على الهيئة القضائية من حيث النظر في مؤهلات المرشحين للقضاء ومراقبة الكفاءة المهنية للقضاء في عاصمة الدولة وخارجها، وكان أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، أول من دُعي بقاضي القضاة في الإسلام، وكان ذلك في ولاية موسى الهادي ثم أقره الرشيد عليه^(٧).

اختصاصات القاضي :

كانت وظيفة القاضي في عهد الخلفاء الراشدين مقصورة على الفصل في الخصومات المدنية، أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاة الأمصار، إلا أنه أضيف للقاضي بعد ذلك أمور أخرى على التدرج، فقد نظر عبد الرحمن بن معاوية بن حديج قاضي مصر في أثناء ولاية عبد العزيز بن مروان بن الحكم على مصر من قبل عبد الملك بن مروان، في أموال اليتامى، وضمن عريف كل قوم أموال يتامى تلك القبيلة وكتب بذلك كتاباً واحتفظ به عنده، وكان بذلك أول قاضي نظر في أموال اليتامى وأضيفت إلى عمله هذه الوظيفة^(٨)، ثم وضع توبة بن عمر قاضي مصر في أثناء ولاية الوليد بن رفاعه على مصر من قبل هشام بن عبد الملك، يده على الأحباس عام ١١٨هـ، وكانت الأحباس من قبل في أيدي أهلها وفي أيدي أوصيائهم، فلما كان توبة قال : ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً لها من التواء والتوراث، فلم يمت توبة حتى صار الأحباس ديواناً عظيماً^(٩)، ثم رأى أن يحجر على السفيه والمبذر ولكنه توقف عن ذلك^(١٠)، وتم تنفيذ ما فكر به توبة في فترة تالية، واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين كالنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين

واليتامى، والمفلسين، وأهل السفه، ووصايا المسلمين، وأوقافهم ونزوح يتامى عند فقد الأولياء، وتصفح الشهود والأمناء، والتثبت من أحوالهم ليتحقق له الوثوق بهم^(١١)، وقد كان بعض القضاة على درجة عالية من الكفاية والخبرة التي جعلت بعض الحلفاء يولونهم أموراً خارجة عن اختصاص القضاء، فقد حوّل عمر بن عبد العزيز أبا إدريس الخولاني النظر في المظالم^(١٢)، وجمع هشام بن عبد الملك الشرطة والأحداث مع القضاء إلى بلال بن أبي بردة^(١٣)، وغلب أحمد بن أبي دواد على المعتصم والوائق غلبة شديدة^(١٤)، وتولى بعض القضاة قيادة الجيوش^(١٥)، وكان أبو الحسن علي بن محمد الماوردي يلقب به أقضى القضاة، وبعث الخليفة القائم بأمر الله في سفارة خاصة إلى السلطان طغرل بك عام ٤٣٣هـ^(١٦)، واتخذهم القائم بأمر الله عام ٢٤٦هـ وسيلة لتهديد الأمراء البويهيين وتقييد تصرفاتهم^(١٧)، وبشكل عام، ظلت اختصاصات القاضي محصورة بالنظر في الأحوال الشخصية، وفي شئون يتامى، والحفاظ على أموالهم، وفي بعض الخلافات التي تدخل اليوم ضمن القانون المدني والتجاري، ولما الخلافات السياسية والإدارية الناجمة عن تصرفات الخليفة وموظفي الإدارة، فلم تدخل في اختصاصات القاضي، مما أدى إلى إقبال باب رئيسي للخلاف بين القاضي وبين الدولة، وجعله قادراً على العمل بمعزل عن التقلبات الإدارية والسياسية التي طالما اجتاحت الدولة^(١٨).

إدارة القضاء وتطورها :

بدأ القضاء بسيطاً يشاره القاضي ويجلس له في المسجد ويفصل في الخصومات بين الناس علناً، فقد ذكر الكندي أن خير بن نعيم الحضرمي قاضي مصر في الفترة (١٢٠ - ١٢٧هـ) كان يقضي في المسجد بين المسلمين، ثم يجلس العصر على باب المسجد فيقضي بين أهل الذمة، فلما كانت ولاية محمد بن مسروق الكندي على قضاء مصر في الفترة (١٧٧ - ١٨٤هـ) صار يقضي بينهم داخل المسجد وكان من قبله يعملون لهم يوماً في منازلهم يقضون فيه بينهم^(١٩).

وكان القضاء أول الأمر إلى الاستفتاء أقرب، وخاصة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعهد الحلفاء الراشدين، وكانت الخصومات قليلة، فورد أن عمر بن الخطاب مكث على قضاء أبي بكر في المدينة سنة لم يخاصم إليه أحد^(٢٠)، وإذا وقعت كان الخصوم يجيئون بالرضا والتسليم ويبدرون إلى تنفيذ الحكم، فلما كانت علاقة معاوية بن أبي سفيان، تناكر

الخصوم عند قاضيه على مصر سليم بن عتر مما استدعى كتابة الأحكام، واتخاذ السجلات لتدوينها^(٢١).

وكان القاضي سوار أول من تشدد في القضاء بالبصرة في خلافة أبي جعفر المنصور وعظم أمره، واتخذ الأمانة، وأجرى عليهم الأرزاق، وقدم على القرعة، وقبض الوفوف، وتدغل على الأوصياء الأمانة وطول السجلات، ودعا الناس بأسمائهم لم يكنهم، وضم الأموال المجهول أربابها وسماها الحشيرة^(٢٢).

وفي عام ١٦٨هـ طول القاضي المفضل بن فضالة سجلات القضاء، ونسخ فيها كتب الوصايا والديون ولم يكن ذلك قبله، واتخذ القاضي محمد بن مسروق في ولايته الثانية على قضاء مصر (١٧٧ - ١٨٤هـ) القمطر، وجعل يحفظ الكتب فيه، فكان يختصمها فتودع، فإذا جلس للقضاء أحضرت، ولم يكن للقضاء قمطر فيما مضى إنما كان كاتب القاضي يحضر ومعه الكتب في منديل^(٢٣).

ثم صار القاضي يتخذ بواباً وحاجباً وأعاوناً لإحضار الخصوم وكُتُاباً ومرجحين ومسمعين، وصار العلماء يحضرون مجلس الحكم للمشاورة في المشكلات والمناظرة في الجتهادات. ولما كثرت شهادة الزور، عمد القضاة إلى تدوين أسماء من يعرفون بالعدالة في البلد من الشهود في كتاب، ورتبوا لذلك صاحب مسائل يسألهم عن أحوال الشهود، فكان هذا الموظف يمشي متنكراً في الشارع ليلاً يسأل عن أخبارهم ويتحرى عدالتهم، وكان اتخاذ هؤلاء الشهود والتحرى الشديد عن عدالتهم ضماناً من الضمانات التي امتاز بها القضاء في الحضارة الإسلامية في حفظ حقوق الناس وإجراء العدل بينهم.

وتختصم الشهود وعدالتهم ذكر الكندي أن أول من سأل عن الشهود بمصر القاضي غوث بن سليمان في خلافة أبي جعفر المنصور، وكان الناس قبل ذلك يشهدون فمن عرف منه خيراً قبل، ومن عرف منه غير ذلك لم يقبل على ظاهر الأمر، حتى كثرت شهادة الزور وفشت في زمن غوث فسأل عن الشهود في السر فكان الأمر على ذلك، وجعل القاضي المفضل بن فضالة كاتبه يسأل ويبحث عن أحوال الناس وجعل في ولايته الثانية على القضاء أقواماً مرسومين للشهادة، فكانوا عشرة رجال، واتخذ القاضي محمد بن مسروق الكندي

قوفاً من أهل مصر للشهادة، وأوقف سائر الناس. وسار القاضي عبد الرحمن العمري على طريق محمد بن مسروق في اتخاذ الشهود، وجعل أسماءهم في كتاب ودونهم وأسقط سائر الناس، وقفل القضاة ذلك من بعده، ولكنهم كانوا شديدَي التحري عن أحوالهم عن طريق صاحب المسائل الذي كان مهتماً بالسؤال عنهم ليل نهار، ويتنكر للوقوف على أخبارهم بمسألة الناس عنهم بعامة وجيرانهم بخاصة^(٢٤١). وقال ابن خلدون: إن العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم، وشرط هذه الوظيفة الانصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح، ويجب على القاضي تصفح أحوال هؤلاء الشهود والكشف عن سيرهم، رعاية لشرط العدالة بينهم، وأن لا يهمل ذلك لما يتعين عليه من حفظ حقوق الناس^(٢٤٢).

أصول القضاء في الأحكام :

كان القضاة يرجعون في الفصل في الخصومات بين الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله، يستنبطون الأحكام، وكانت السنة النبوية لم تُدَوَّن ولم تُجْمَع حتى عهد عمر بن عبد العزيز، فكان إذا أشكل على القضاة أمر بهذا السب أو بغيره، رجعوا يستفتون الخلفاء ومن اشتهر بالعلم والفقه والقدرة على استنباط الأحكام من أهل ولايتهم، وكان ما روي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في هذا المجال وحديثه مع معاذ بن جبل سابقة طيبة للأسوة والاقتداء، فقد بعث الرسول — صلى الله عليه وسلم — علي بن أبي طالب على قضاء اليمن ولم يختبره لعلمه به، وبعث معاذ بن جبل إلى ناحية من اليمن، واختبره فقال له: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: اجتهد برأبي، فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسوله^(٢٤٣).

ويقول الحضري: لم يكن القاضي في أحكامه موكولاً إلى الاجتهاد الصرف كما يظن بعض الباحثين ويجعل ذلك من عيوب القضاء، وإنما كان موكولاً إلى الاجتهاد في فهم القانون الشرعي — أي الشريعة الإسلامية — وتطبيقه على الحوادث والوقائع، حقيقة أن ذلك القانون

لم يعن بالتفصيل التام، بل اهتم بالقواعد الكلية، وليس هذا عيباً في القوانين التي يراد منها البقاء، بل هو مما يحسنها ويجعلها صالحة لكل زمان ومكان^(٢٧)، إلا أن الفتاوى والأقضية والأحكام التي أطلقت في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وعهد الراشدين لم تسجل فيما بعد في كتاب خاص يكون مرجعاً للقضاة في الأحكام، وظل الأمر راجعاً إلى القضاة أنفسهم أو إلى ما يشير به المفتون من كبار المجتهدين في أمصارهم، مما أدى إلى اختلاف الأحكام في الأمصار المختلفة وحتى في داخل المصر الواحد^(٢٨). وما يروى عن أبي جعفر المنصور أنه فكر في اتخاذ كتب مالك بن أنس ليجمع المسلمين عليها في مجال الشريعة الإسلامية، واستشار مالك بن أنس نفسه، ولكن مالكا ثناء عن ذلك وردّه، ولو صحت الفكرة ولقدت، لربما أصاب القضاء من ذلك عجزاً كثيراً، قال ابن عبد البر: قال مالك، لما حج أبو جعفر المنصور دعائي، فدعلت عليه، فحادثته وسألني فأجبت، فقال إني عزمت أن أمر بكتيك هذه التي قد وضعت يعني الموطأ فتتسخ نسخاً، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوها إلى غيرها ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث، فلإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم، قال: قلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وعلموا به، ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم، فقال لعمرى لو طلوعتني على ذلك لأمرت به^(٢٩)، إلا أن أصول الأحكام في القضاء صارت في الغالب مبنية بأربعة هي: كتاب الله وسنة رسوله والإجماع والقياس^(٣٠)، وصار القاضي يجد من خلالها طريقة إلى العلم بأحكام النوازل وتميز الحق من الباطل.

ومنذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، بدأت تتضح معالم طرق ومناهج في الاجتهاد وتتوضع بدايات في تأسيس مذاهب الفقه، وصارت تظهر دلائل تشير إلى تأثير بعض القضاة بهذه المناهج والمذاهب الاجتهادية^(٣١)، ثم بدأت هذه المذاهب تسيطر على القضاء أولاً بأول، حتى أخذ أصحاب كتب «أدب القضاء» يبحثون «مذهب القاضي» ضمن «عقد القضاء» وصاروا يناقشون إن كان يجوز لقاض على المذهب الشافعي أن يحكم في حادثة أداه اجتهاده إلى القول بقول أبي حنيفة فيها^(٣٢).

كان الخلفاء يحرصون عند اختيار القضاة أن يكون القاضي من أهل العدالة والعلم، وقد ذكر المصنفون لكتاب «آداب القضاء» الشروط المعبرة فبمن يجوز أن يقلد منصب القضاء، استقوها من الشواهد القرآنية والتبوية والسوابق من عهد الصحابة ومن تلاميهم، فذكر الماوردي سبعة شروط هي : الذكورة مع البلوغ والإسلام والعقل والعدالة والحرية والعلم بالأحكام الشرعية وسلامة الخواص^(٣٣).

واهتم الخلفاء والولاة بتصفّح أحوال القضاة وتبصّر أخبارهم والاطمئنان على ضمان إجراء أحكام العدل بين الناس، وكان دور بعض الخلفاء مشهوداً في بيان معالم القضاء وكشف غموضه وإزاحة غلله، كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري بالكوفة كتاباً استوفى فيه أحكام القضاء وتلقاه العلماء بالقبول ودوّنوا عليه أصول الحكم، قال فيه :

«أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فالفهم إذا أدنى إليك، فإنه لا يرفع تكلم بحق لا نفاذ له، وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيلك ولا يأس ضعيف من عدلك، اليانة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلّ حراماً أو حرّم حلالاً، ولا يمنعك قضاء قضيت أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه، ثم اعرف الأمثال والأشباه، وقس الأمور بنظائرهما واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة أمداً ينتهي إليه، فمن أحضر بينة أخذت له بحقه وإلا استحللت القضية عليه، فإن ذلك أنفي للشك وأجل للعمى، والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظليماً في ولاء أو نسب، فإن الله عفا عن الأيمان ودرأ بالبينات، وإيّاك والقلق والضجر والتأفف بالخصوم، فإن الحق في مواطن الحق يعظم الله به الأجر ويحسن به الذكر والسلام»^(٣٤). ولما قدم مروان بن الحكم إلى مصر كان القاضي عليها عابس بن سعيد، فقال له مروان : أجمعت القرآن، قال : لا، قال مروان : أعلمت الفرائض، قال : لا، قال مروان : فكيف تقضي، قال : ما علمته قضيت به، وما جهاته سألت عنه، ثم إن مروان سأله بعد ذلك عن فريضة فأصاب، وسأله عن مسألة في الطلاق فأصاب، وسأله عن شيء من القرآن فأصاب، فقال مروان : عباد الله، ألا

تعجبون من عابس زعم أنه لا يحسن الفرائض والقرآن ولكن المؤمن يضم نفسه ... وكان عابس قد جالس عقبة بن عامر الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص حتى استفرغ علمهما^(٣٥). وكسب عمر بن عبد العزيز إلى والي البصرة: أن اجع أناساً من قبلك وشاورهم في إياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة الجوشني واستقض أحدهما، فلما جمعوا حلف القاسم أن إياس أعلم بالقضاء وأصلح له منه، وحاول إياس أن يستعفي فلم يعف وقلد القضاء، فلما جلس في المسجد قضى في سبعين قضية^(٣٦)، واستقاماً لاهتمام الخلفاء بأمر القضاء أدرك الخلفاء الرزق والعتاء على القضاء، ولكن روايتهم لم تكن واحدة بل اختلفت بين خليفة وخليفة، وبين عهد وعهد وبين بلد وبلد وفقاً للأوضاع المعيشية في الغالب، ونذكر على سبيل المثال أن عبد الرحمن بن حجية الذي كان على قضاء مصر ما بين (٦٩ — ٨٣هـ) كان رزقه من القضاء في السنة مائتي دينار، وفي القصص مائتي دينار، ورزقه في بيت المال مائتي دينار، وكان عطاؤه مائتي دينار، وكانت جائزته مائتي دينار، فكان يأخذ ألف دينار في السنة، وأجرى على قاض آخر هو عيسى بن المنكدر، عام ٢١٢هـ في مصر سبعة دنائير في كل يوم، وجرت في القضاء^(٣٧).

استقلال القضاء ونزاهته :

لقد أولى الإسلام العدالة بعام، والعدالة في القضاء بخاصة، أهمية كبيرة، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ، شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾ (سورة المائدة آية ٨). وقال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ، إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعَظَمِكُمْ بِهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة النساء آية ٥٨)، ومما يلاحظ في هذا المجال، أن تعيين القضاة وعزلهم لم يكن في الغالب متأثراً بتعاقب الخلفاء وتبدل الولاة وتغير الدول، فقد ولي شرح بن الحارث الكندي قضاء الكوفة منذ خلافة عمر بن الخطاب وحتى خلافة عبد الملك بن مروان^(٣٨)، وولي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القضاء لبني أمية ثم ولي القضاء لبني العباس^(٣٩)، مما يشير إلى استقلال القضاء وعدم تأثره بالاتجاهات السياسية، واعتبار الأهلية والكفاية في الغالب أساساً لتقليد القضاء وعزلهم من جهة، وحرص الدولة الإسلامية مع تعاقب حكامها على نزاهة القضاء وإجراء أحكام العدل بين الناس من جهة أخرى.

وبالمقابل فإن القضاة ضربوا أروع الأمثلة وسجلوا أوسع الصفحات في مجال النزاهة والتجرد عن الهوى والبعد عن التأثير بنوي الجاه والسلطان والقرابة والتكبر للمصالح والأغراض، ونذكره على سبيل المثال لا الحصر. أن القاضي عبد الله بن خذامر قاضي مصر لعام ١٠٥ هـ لم يقبض عن القضاء درهماً ولا ديناراً (٤٠). وأن توبة بن غمر الحضرمي قاضي مصر في الفترة (١١٥ - ١٢٠ هـ) قال لزوجته لما تقلد القضاء، فاسمعي، لا تعرضن لي في شيء من القضاء ولا تذكرني بخصم، ولا تسألني عن حكومة، فإن فعلت شيئاً من هذا فأنت طالق^(٤١). وقذف جندي من الجند رجلاً فخاصم الرجل الجندي إلى خير بن نعيم قاضي مصر لعام ١٣٣ هـ، وثبت الرجل على الجندي شاهداً واحداً فأمر القاضي بحبس الجندي حتى يثبت الرجل شاهداً آخر، فأرسل الوالي من أخرج الجندي من الحبس فاعتزل القاضي القضاء وجلس في بيته وترك الحكم، ولما أرسل الوالي إليه ليعود إلى مكانه في القضاء قال : لا، حتى ترد الجندي إلى الحبس^(٤٢)، وقضى غوث بن سليمان بين أبي جعفر المنصور وزوجته، فلما حضر أبو جعفر المنصور مجلس القضاء وحضر معه وكيل زوجة أبي جعفر، قال غوث لأبي جعفر : فإن رأى أمير المؤمنين أن يساوي الخصم في مجلسه، وانخط أبو جعفر عن فرشه وجلس مع الخصم وخسر أبو جعفر القضية، فلما فرغ القاضي من القضاء، دعا أبو جعفر غوثاً وطلب إليه أن يتولى قضاء الكوفة، فقال غوث : ليس البلد بلدي ولا معرفة لي بأهلها^(٤٣)، وشكى أحد الناس الخليفة المهدي إلى قاضي البصرة عبد الله بن الحسن العنبري، فلما رأى القاضي الخليفة مقبلاً إلى مجلس القضاء، أطرق القاضي إلى الأرض حتى جلس المهدي مع خصومه مجلساً مختصمين، فلما انتقضت الحكومة بينهم، قام القاضي فوقف بين يدي المهدي، فقال له المهدي، والله، لو قمت حين دخلت عليك لعزلتك، ولو لم تقم حين انتقض الحكم لعزلتك^(٤٤)، هذا إلى أمثلة أخرى كثيرة وشواهد من الذين أبوا أن يتقلدوا القضاء كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما، ومواقف مشابهة لذلك جرت في فترات مختلفة وأزمان متباعدة مما كان له سلطانه على نفوس القضاة في تحري العدل والتزام النزاهة.

وبكلمة عامة، كان القضاء ضعيف الصلة بالسياسة والإدارة، وثيق الصلة بالناس، وبالفقه الذي اكتسب طابعاً دينياً، وكان موضوع دراسة الفقهاء الذين اعتبروا مكانتهم متوقفة على عمق دراساتهم، ووضوح أفكارهم، وسلامة سلوكهم، وحسن سمعتهم بين الناس أكثر مما تتوقف على ثرواتهم أو مكانتهم عند رجال الإدارة^(٤٥).

المحاشي

- (١) انظر : ابن أبي التمام | كتاب أدب القضاء ص ٥٧ - ٥٨ : الطبعة الثانية لحقوقي، الإصحاح، دمشق : دار الفكر ١٩٨٢م.
- (٢) ابن خلدون | مقدمة ابن خلدون ص ١٦٥، القاهرة : مكتبة وسليمة عبد السلام شقرون.
- (٣) انظر : ابن حبيب | الميزان ص ١٣٢ - ١٣٧، وزارة المحسن العسكري، لحقوقي د. أبو ليحق، بيروت : دار المجلد ١٩٧٣م.
- (٤) ابن خلدون | السيرة النبوية ج ٢ ص ١٤٩ - ١٥٠، لحقوقي السقا، بيروت دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٩٧١م.
- (٥) أبو جعفر الطوسي | تاريخ الطوسي ج ٣ ص ٤٦٦، لحقوقي أبو الفضل، بيروت : دار المعارف ١٩٧٠م.
- (٦) كان يمين القضاء في مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - على سبيل المثال ثم بعد انتقال مركز الخلافة عنها، من قبل الخوفا وكان أول قاض قضى بها من قبل خليفة هو عبد الله بن محمد بن عمر الجبلي، توفي القضاء بها من قبل الخليفة محمد المهدي الجبلي | تاريخ الجبلي ج ٢ ص ٤٠١، بيروت : دار صادر ١٩٦٠م.
- (٧) ابن أبي التمام | كتاب أدب القضاء ص ٦٦ - ٦٧.
- (٨) ابن يوسف الكندي | كتاب الخوفا وكتاب القضاء ص ٣٦٥، بيروت : مطبعة الأبناء، السبعين ١٩٠٨م.
- (٩) المصدر نفسه ص ٣٤٦.
- (١٠) روى الكندي أن قوبة كان يرى أن يجرع على السيف والشار، فرجع إليه غلام من حو لا تحوي يده شيئاً إلا وجهه ويبرقه، فقال قوبة : أرى أن أحجر عليك يا بني، قال الغلام : فمن يجرع عليك أيا القاضي، والله ما يباح في أموالنا عشر مثقال من ثيابك، فسكت قوبة ولم يجرع على سيفه بعد.
- ابن يوسف الكندي | كتاب الخوفا وكتاب القضاء ص ٣٤٧.
- (١١) ابن خلدون | المقدمة ص ١٦٦.
- (١٢) ابن خلدون | المقدمة ص ١٦٦.
- (١٣) أبو جعفر الطوسي | تاريخ الطوسي ج ٢ ص ٦٦.
- (١٤) السعودي | أروج القلم ج ٤ ص ١٧، ٦٦، لحقوقي محمد علي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦٧م.
- ويقول السعودي أن الخوفا كان لا يصدر إلا عن رأي أحد من رأي جواز قال القاضي له :
- لقد أشيت صاوي كل دهم ———— عاين أحد ———— أبي داود
- انظر : أروج ج ٤ ص ٩٨ - ٩٩.
- (١٥) ابن خلدون | المقدمة ص ١٦٦.
- (١٦) ابن الأثير | الكافي في التاريخ ج ٨ ص ٩٥، مراجعة عبد من الطهارة، الطبعة الثانية بيروت : دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
- (١٧) ابن الأثير | الكافي في التاريخ ج ٨ ص ٨، وتعليق الطوسي في حوادث عام ٤٢٦هـ.
- (١٨) الدكتور صالح النقي | قضاء بغداد في العهد العباسي، مجلة الشرق الأوسط، عشرين، أيار عام ١٩٦٦م ص ١٥٧.
- (١٩) انظر : محمد بن يوسف الكندي | كتاب الخوفا والقضاء ص ٣٥١، ٣٩١.
- المطبعة البغدادية | تاريخ بغداد ج ٣ ص ٤٠٢، ج ٥ ص ٣٩٠، ج ١٠ ص ٣٦٦، ج ١١ ص ١٩٨، ج ١٢ ص ٣٠٨.
- ج ١٤ ص ١٩٤، القاهرة : مكتبة الخانكي ١٩٣٩م.
- ابن سعد | الطبقات الكبرى ج ٦ ص ٢٨٠، بيروت : دار صادر ١٩٦٠م.
- (٢٠) أبو جعفر الطوسي | تاريخ الطوسي ج ٣ ص ٤٦٦.

- (٢١١) ذكر ابن يوسف الكندي أن زورقة احتضروا إلى مبلغ بن عمر القاضي على مصر في عرصات، قضى بينهم، ثم تذكروا، فعادوا إليه، قضى بينهم وكتب كتاباً بطلت، وأشهد فيه شيوخ الحنفية، فكان أول القضاء بمصر سخطاً بصفاته، انظر: محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣١٠.
- (٢١٢) وكيع، محمد بن خلف | أخبار القضاء ج ٢ من ٥٨، بيروت: دار الكتب.
- (٢١٣) محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣٧٩، ٣٩٤.
- (٢١٤) محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣٦١، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٣٧.
- ابن أبي التيم | كتاب أدب القضاء من ١٠٥ - ١١٣.
- (٢١٥) ابن خلطون | المقدمة ١٦٨.
- ابن أبي التيم - أدب القضاء من ١٥٥ - ١٥٦.
- (٢١٦) تازوردي | الأحكام السلطانية من ٧٧، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخليلي ١٩٩٦.
- (٢١٧) محمد الطبري | التكميل الإسلامية ج ٢ من ٨٨، الطبعة الثانية، القاهرة: المكتبة التجارية ١٣٨٩هـ.
- (٢١٨) المصدر نفسه ج ٢ من ٦٦٦.
- (٢١٩) ابن عبد البر القرطبي | الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة القضاة من ٤٩، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٢٢٠) انظر: تازوردي | الأحكام السلطانية من ٦٦.
- (٢٢١) كان إسماعيل بن إسحاق الكندي القاضي على مصر لعام ١٦٦٤هـ من قبل الخليفة محمد المهدي، يقول بلون أبي حيفة، وكان مذهبه إسماعيل الأحمسي، وكان إسحاق بن الفرات القاضي على مصر لعام ١٦٨٤هـ من قبل هارون الرشيد، من أكابر أصحاب مالك بن أنس.
- محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣٧٩، ٣٩٣.
- وكيع، محمد بن خلف | أخبار القضاء ج ٢ من ٣٣٦.
- (٢٢٢) انظر: تازوردي | الأحكام السلطانية من ٦٧.
- ابن أبي التيم | كتاب أدب القضاء من ٩٦.
- (٢٢٣) تازوردي | الأحكام السلطانية من ٦٥ - ٦٦.
- ابن أبي التيم | كتاب أدب القضاء من ٧٠ - ٨١.
- أما بخصوص تقلد القضاء لشمس الدين تازوردي فإن أبي حيفة أجاب لشمس الدين القاضي فيما نصح فيه بشهادته، وعزّز أبو جعفر الطوسي قضاء لشمس الدين في جميع الأحكام، تازوردي | الأحكام السلطانية من ٦٥.
- (٢٢٤) ابن خلطون | المقدمة من ١٦٥ - ١٦٦.
- وله تأويل هذا الكتاب بالدرس والتحقيق سنناً وسناً د. سعود بن سعد، وتبيح ذلك في كتب الحديث والفقه وعلم القرآن والتاريخ والأدب والتي إلى القول بصحة منوره عن عمر بن الخطاب: انظر د. سعود بن سعد بن تريب | رسالة الفاروق لأبي موسى الأنصاري لمحة البحوث الإسلامية العدد السابع عام ١٤٠٣هـ من ٦٦٨ - ٦٨٩.
- (٢٢٥) محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣٦٢.
- (٢٢٦) خليفة بن خياط | تاريخ خليفة من ٣٢٤، تحقيق أكرم المصري، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم ١٩٧٧.
- (٢٢٧) محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣١٧، ٤٣٥.
- (٢٢٨) انظر: خليفة بن خياط | تاريخ خليفة بن خياط، من ١٥٥، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٢٧.
- (٢٢٩) ابن خيفة | المغارف ٦١٦، تحقيق محمد الصاوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٩٧٠.
- (٣٠٠، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢) محمد بن يوسف الكندي | كتاب التوقيف وكتاب القضاء من ٣٢٩، ٣٩٣، ٣٥٦، ٣٧٦.
- (٤١٤) ابن أبي التيم | كتاب أدب القضاء من ١٦٩.
- (٤١٥) د. صالح النقي | قضاء بغداد في العصر العباسي | مجلة العرب العدد الثامن عشر، ١٩٦٩م، من ١٥٥.